تحليل اتجاهات السياسة الإنفاقية في الجزائر و اثرها على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2018)

Analysis of fiscal policy trends in Algeria and their impact on GDP for the period (2000-2018)

جدي العربي
أستاذ محاضر قسم ب/ تقييم السياسات التنموية في الجزائر (POLDEVA)/عمار ثليجي الاغواط
djedilarbi@yahoo.fr

بختاوي أمال[1]
طالبة دكتوراه/ادارة و تقييم المؤسسات إتمام (Itmam)/جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
Amel.bakhtaoui@univ-saida.dz

قُدم للنشر في: 01.09.2020 / قُبل للنشر في:29.04.2021

الملخص:
تعتبر النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، حيث سعى العديد من الباحثين لدراسة هذه العلاقة و تحليلها .نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة نوع العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد و بالاعتماد على برنامجspss ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود نتائج موافقة لفرضيات البحث و النظرية الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية :النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي.
تصنيف JEL:O47, H72, E62

Abstract :
Public expenditure is one of the most important instruments of fiscal policy affecting economic activity.Many researchers have sought to study and analyze this relationship.
Through this paper, we are looking at the type of relationship between public expenditure and economic growth in Algeria for 2000-2018 using the simple, multiple linear regression model and based on SPSS. The study found that there were results that were consenting to research hypotheses and economic theory.
Keywords: Public expenditure, economic growth, Algeria, GDP.
Jel Classification Codes: O47, H72, E62

[1]المؤلف المراسل: بختاوي أمال، mlbakhtaoui@gmail.com

مقدمة :

يمكن تقسيم مراحل سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى مرحلتين، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من 1989 إلى 1999 و كانت تهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الجزائري (إعادة توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية) والمرحلة الثانية هي مرحلة الإنعاش الاقتصادي التي امتدت من 2000 إلى يومنا هذا، والتي سعت إلى دعم النمو الاقتصادي وإنعاشه بعد عودة الاستقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وعليه لم يكن الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق الحكومي خلال فترة الإصلاحات دعم النمو وإنما توفير الشروط المناسبة لإطلاق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض معدلات التضخم لما له من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو الاقتصادي، وبالفعل تمكنت الجزائر من تخفيض معدلات التضخم إلى 6.2 %سنة 2000 بعدما كان في حدود 7.31 %سنة 1992 إلا أن بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى لم تتحسن، حيث ارتفعت معدلات البطالة 7.19 % سنة 1990 لتبلغ 8.29 % سنة 2000 ،بالإضافة إلى بقاء معدلات النمو الحقيقية متواضعة لا تتعدى 3 % أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فكانت في بعض القطاعات بمعدلات سالبة، ولهذه الأسباب ونظرا لارتفاع أسعار البترول سنة 2000 حيث وصلت إلى 4.27 دولار للبرميل، قررت الجزائر إطلاق برامج اقتصادية لاستغلال الإيرادات النفطية وإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الذي كان يعاني من ركود، من خلال بعث برامج اقتصادية انفاقية والمتمثلة في البرنامج الأول " برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 "و البرنامج الثاني المكمل "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009،"بالإضافة إلى البرنامج الثالث" برنامج التنمية الخماسي "2010 -2014.[1]

و مع الانخفاض المستمر في أسعار النفط و الاعتماد على سياسة التقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019، فإن الهدف من هذه الدراسة هو التحليل الكمي لأثر الإنفاق العامة (نفقات التسيير و التجهيز) على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم النفقات العامة في الجزائر ثم تقدير العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الخام في الجزائر.

الإشكالية: هل للإنفاق الحكومي أثر إيجابي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل لنفقات العامة أثر إيجابي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ هل لنفقات التسيير ونفقات التجهيز أثر إيجابي ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة و بلورة الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد أثر إيجابي ومعنوي لنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ يوجد أثر إيجابي ومعنوي لنفقات التجهيز ونفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ يوجد أثر إيجابي لهذه النفقات في مجموعها في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ يوجد أثر إيجابي للنفقات التسيير ونفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

1-الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي و التي نذكر منها ما يلي:

- ✓ دراسةبعنوان **" تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"**[2]حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2014، من خلال دراسة و تحليل تطور هيكل و حجم النفقات العامة الجزائرية و قياس العلاقة بينها و بين الناتج المحلي الخام، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام و النفقات العامة للتسيير و التجهيز في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة المرونة الخاصة بنفقات التسيير 0.368 بينما انخفضت نفقات التجهيز من 0.88 إلى 0.36 كما ارتفعت قيمة المرونة لنفقات التجهيز إلى 0.406 الذي يعتبر مؤشر جيد على السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة المدروسة.

- ✓ دراسة بعنوان **" مدى تأثير كل من النفقات العامة و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية و قطاع غزة للفترة (2008-2017)"**[3] و التي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير النفقات العامة و المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي الفلسطيني للفترة 2008-2017 بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار

الخطي البسيط من خلال برنامج spss وخلصت الدراسة إلى أن للنفقات تأثير على النمو الاقتصادي و عدم وجود تأثير للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي.

- ✓ دراسة بعنوان **" العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012)"**[4] حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نوع العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي الجزائري على المدى البعيد باستخدام طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012) بالاعتماد على برنامج eviews 7 و باختيار المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي الحقيقي أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في متغيرات عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) متغيرات السياسة الاقتصادية (معدل التضخم و النفقات العامة) بالإضافة لمتغيرات المحيط الخارجي التي تضم الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر معدلات التبادل، و توصلت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة تكامل بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في المدى البعيد و هذا باستعمال اختبار Granger.

2-الإطار التطبيقي للدراسة:

2-1 تقديم النموذج النظري

من أجل تحليلينا للاتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي قمنا باستخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد حسب الصيغ الدوال التالية:

$$GDP = f\ DT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$GDP = f\ DE \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$GDP = f\ DF \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$GDP = f\ DE, DF \quad \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن:

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

DT: تمثل النفقات العامة.

DE: تمثل نفقات التجهيز.

DF: تمثل نفقات التسيير.

وبتحويل هذه الدوال إلى علاقات (معادلات) رياضية، نجد أن:

- نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول:

$$GDP_i = \alpha + \beta\ DT_i\ + \mu_i$$

- نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني:

$$GDP_i = \alpha + \beta\ DE_i\ + \mu_i$$

- نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث:

$$GDP_i = \alpha + \beta\ DF_i\ + \mu_i$$

- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$GDP_i = \alpha + \beta_1\ DE_i\ + \beta_2\ DF_i\ + \mu_i$$

حيث أن:

α: تمثل الحد الثابت.

β_2, β_1, β: تمثل معاملات النموذج المراد تقديرها.

μ_i: المتغير العشوائي (بواقي) الانحدار المقدر.

2-2 بيانات وعينة الدراسة ومصادرها

إن المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تخص الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، أي أن حجم العينة هو 19 ملاحظة، حيث تم تجميعها من مصادر محلية من جهات مختصة (الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر).

3-2 أسلوب المتبع في الدراسة ومعالجة البيانات

سنستخدم في هذه الدراسة أساليب إحصائية لاختبار الفرضيات والاجابة على التساؤلات كمصفوفة الارتباط بين متغيرات محل الدراسة، و القدرة التفسيرية للنماذج، وتحليل التباين، وتقدير معالم النماذج ومعنوياتها، ولقد تم الاعتماد في ذلك على برنامج (spss18) لمعالجة البيانات.

مصفوفة الارتباط (Corrélation Matrix)

هي عبارة عن جدول غالبا ما يكون مربع الشكل يوضح معاملات الارتباط بين كل متغير وأخر، وعناصر قيم القطر تساوي واحد صحيح دلالة على الارتباط التام (الكلي) بين متغير ونفسه (الجدول 01).

أمامن الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بين كل متغير وأخر أكبر من 0.7 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بين كل من (DF) و (GDP) وبين (DE) و (GDP) وبين (DT) و (GDP) بالقيم (0.969)، (0.942)، (0.985) على التوالي.

أما ما يوضحه العمود قيم المعنوية هو معنوية معاملات الارتباط بين المتغيرات الموجودة في الجدول السابق، حيث أن قيم المعنوية في كل الحالات السابقة أقل من (5%) و (1%)، أي بمعنى أن العلاقة بين كل متغير وأخر علاقة ذات دلالة إحصائية.

4-2 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج

لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج سيتم استخدام نموذج انحدار الخطي البسيط والمتعدد بالاعتماد على (SPSS) وذلك على النحو التالي:

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول**

بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط الأول سنأخذ المتغير نفقات العامة (DT) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (DGP) كمتغير تابع، لاختبار الفرضية الأولى (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات العامة (DT) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP) حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (02).

يتضمن الجدول السابق كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) والخطأ المعياري المقدر، حيث نجد أن قيمة كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (0.985)، (0.971)، (0.969) على التوالي. فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين كل من (DT) و(GDP)، أما قيمة معامل التحديد هي (0.971)، أي أن (97.1%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP) ترجع إلى المتغير المستقل (DT)، أما النسبة الباقية (2.9%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) فترجع لعوامل أخرى.

يتضمن جدوا تحليل التباين (ANOVA) كل من مجموع المربعات (Sum of Squares)، ودرجات الحرية (df)، ومتوسط مجموع المربعات (Mean Square)، وقيمة فيشر المحسوبة (F)، وقيمة الاحتمال (Sig)، حيث يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (494.604) و بقيمة مستوى الدلالة (000.0)، مما يدل على أن النموذج ذو جودة ومقبول إحصائيا أي ذو دلالة إحصائية، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الدلالة (0.000) فهي أقل من (5%) وبالتالي نرفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر للنفقات العامة (DT) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى الدلالة (5%).

يوضح الجدول رقم (04) معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول و معنوياتها، حيث يتضمن جدول معاملات الإنحدار (Coefficients) كل من الثابت (Constant) ومعامل الانحدار، والخطأ المعياري لمعاملات النموذج (Std. Error) ومعامل بيتا (Beta) وقيمة ستودنت المحسوبة (t) وقيمة الاحتمال (Sig) وبالتالي نستطيع أن نكون هذا النموذج كما يلي:

$$GDP = 2240.137 + 2.082(DT)$$

حيث تدل قيمة معامل نفقات العامة (DT) على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.082)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود أثر إيجابي لنفقات العامة (DT) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما يمكن أن نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمال (Sig) للثابت (Constant) و المتغير

المستقل (DT) هي 0.000 أقل من 0.05، مما يدل على أن مقدار الثابت وقيمة معامل الانحدار (b) معنويتان في هذا النموذج، وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني**

بالنسبة لهذا النموذج سنأخذ نفقات التجهيز (DE) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (DGP) كمتغير تابع، لاختبار الفرضية الثانية للدراسة (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز (DE) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP)، حيث بينت النتائج ما يلي:

من الجدول رقم (05) نلاحظ أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (0.942)، (0.887)، (0.880) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز (DE) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أما قيمة معامل التحديد هي (0.887)، أي أن (88.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP) ترجع إلى المتغير المستقل (DE)، أما النسبة الباقية (11.3%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) فترجع لعوامل أخرى.

من جدول تحليل التباين (ANOVA) الجدول رقم (06) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (118.215) وبمستوى دلالة (0.000)، وهذا يدل على قبول وجودة النموذج ودلالته الإحصائية، كما أن قيمة مستوى الدلالة هي أقل من (5%) وبالتالي نرفض الفرض العدم القائل أن نموذج الانحدار هذا غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز (DE) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بمعنى هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

من الجدول رقم (07) نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني كما يلي:

$$GDP = 3323.463 + 4.740\ DE$$

حيث توضح قيمة معامل نفقات التجهيز أنه كلما زادت نفقات التجهيز (DE) بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بمقدار 4.740، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمال (Sig) للثابت (Constant) و للمتغير المستقل (DE) هي 0.001 و0.000 على التوالي وهما أقل من 0.05، مما يدل على أن مقدار الثابت وقيمة معامل الانحدار (b) معنويتان في هذا النموذج، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث**

نعتبر في هذا النموذج أن متغير النفقات العامة (DF) متغير مستقل و متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغير تابع، لاختبار الفرضية الثالثة (وجود أثر معنوي إيجابي أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي)، حيثيظهر الجدول رقم (08) أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (0.969)، (0.939)، (0.935) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين النفقات التسيير (DF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تدل قيمة معامل التحديد أن النفقات التسيير تفسر (93.9%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما (6.1%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع لعوامل أخرى.

يظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أي الجدول رقم (09) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (232.130) و بقيمة مستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على قبول النموذج إحصائيا وجودته ، كما تبين قيمة مستوى الدلالة P-Value (0.000) رفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير (DF) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي أن هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

من الجدول رقم (10)نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث كما يلي:

$$GDP = 2272.107 + 3.367\ DF$$

حيث توضح قيمة معامل نفقات العامة أنه كلما زادت نفقات العامة بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (3.367)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات التسيير (DF) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما يمكن أن نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمال (Sig) للثابت (Constant) و

للمتغير المستقل (DF) هي 0.003 و0.000 على التوالي وهما أقل من 0.05، مما يدل على أن مقدار الثابت وقيمة معامل الانحدار (b) معنويتان في هذا النموذج، وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة.

- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:**

سنأخذ في هذا النموذج كل من المتغير نفقات التجهيز (DE) ومتغير نفقات التسيير (DF) كمتغيرات مستقلة مجمعة في نموذج واحد ومتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وذلك لاختبار الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة (وجود أثر معنوي إيجابي أي أثر ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز (DE) ونفقات التسيير (DF) في الناتج المحلي الإجمالي (DGP))، حيث جاءت النتائج كما يلي:

يظهر الجدول رقم (11) أن نلاحظ أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (0.985)، (0.971)، (0.967) على التوالي، حيث أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز (DE) ونفقات التسيير (DF) مجمعة في نموذج واحد والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تدل قيمة معامل التحديد أن هذه النفقات تفسر بنسبة (97.1%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما (2.9%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ترجع لعوامل أخرى.

يظهر الجدول رقم (12) جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة اختبار (F) المحسوبة بلغت (232.272) و بقيمة مستوى الدلالة (0.000)، مما يدل على قبول النموذج إحصائيا وجودته ، كما تبين قيمة مستوى الدلالة P-Value (0.000) رفض الفرض العدم الذي يقول بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة التي تقول انه يوجد أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير ونفقات التجهيز مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي أي أن هناك أثر لهذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (5%).

من الجدول رقم (13) نكون نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث كما يلي:

$$GDP = 2221.010 + 2.179\ DF\ + 1.938\ DE$$

حيث توضح معادلة الانحدار التالية أن قيمة معامل نفقات التجهيز تدل على أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.938)، كما أن قيمة معامل نفقات التسيير تدل على أنه كلما زادت نفقات التسيير بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار (2.179)، فهذه النتائج تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذه النفقات مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمال (Sig) للثابت (Constant)، و للمتغير المستقل (DF)، وللمتغير المستقل (DE) هي 0.000 و0.000 و0.002 على التوالي وهما أقل من 0.05، مما يدل على أن مقدار الثابت وقيمة معامل الانحدار (b) معنويتان في هذا النموذج، وهو ما يتفق مع الفرضية الرابعة للدراسة.

3- النتائج الرئيسية والتوصيات:

3-1 النتائج الرئيسية

من خلال تحليلنا لاتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد تحصلنا على العديد من النتائج كلها جاءت موافقة لفرضيات الدراسة والنظرية الاقتصادية، ونذكر من بين النتائج ما يلي:

- من مصفوفة الارتباط وجدنا أن هناك علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة ومكوناتها مع الناتج المحلي الإجمالي.
- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الأول نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات العامة (DT) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهذا ما نسجله من الجدول رقم (01) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.985)، وتدل قيمة معامل نفقات العامة (DT) من الجدول رقم (04) على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (2.082)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود أثر إيجابي معنوي للنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الأولى للدراسة.
- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نسجله من الجدول رقم (05) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.942)، وتدل قيمة معامل نفقات التجهيز من الجدول رقم (06) أنه كلما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.740)، حيث أن هذه النتيجة تدل على

وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات التجهيز في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.

- حسب النموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث نجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نفقات التسيير (DF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط (0.969)، وتدل قيمة معامل نفقات التسيير (DF) من الجدول رقم (10) أنه كلما زادت نفقات العامة بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (3.367)، حيث أن هذه النتيجة تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة.
- حسب النموذج الانحدار الخطي المتعدد نجد أن قيمة معامل الارتباط تدل على وجود ارتباط قوي بين نفقات التجهيز(DE)، ونفقات التسيير (DF) مجمعة في نموذج واحد والناتج المحلي الإجمالي وهذا نلاحظه في الجدول رقم (11)، وتوضح معادلة الانحدار المتعدد أن قيمة معامل نفقات التجهيز(DE) تدل على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (1.938)، كما أن قيمة معامل نفقات التسيير(DF) تدل على أنه كلما زادت هذه النفقات بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي(GDP) بمقدار (2.179)، فهذه النتائج تدل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذه النفقات مجمعة في نموذج واحد في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع الفرضية الرابعة للدراسة.

2-3 التوصيات

-بناء استراتيجيات طويلة المدى لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالفلاحة و السياحة.

- تنويع مصادر العملة الصعبة لتفادي الصدمات الناجمة عن التقلبات المستمرة في أسعار البترول، و هذا من خلال زيادة صادرات البلاد خارج قطاع المحروقات.
-الاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تقديم تسهيلات في شكل إعفاءات ضريبية مع توفير التمويل المناسب الذي يساهم في زيادة الإنتاج و منه تحقيق الاكتفاء الذاتي.

قائمة المراجع :

الأطروحات:

[1]**ضيف أحمد**. (2014-2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 .

مقال في مجلة:

[2]**لعجال العمرية، و محمد يعقوبي**. (2016)، "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية العدد05 .
[3]**ياسر محمد أحمد أبو عيد**، (2020)، "مدى تأثير كل من النفقات العامة و المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية و قطاع غزة للفترة (2008-2017) "،مجلة الاقتصاد و المالية (JEF)، المجلد 06، العدد 01 .

[4]**طاوش قندوسي، الاخضر خراز و زقاي دياب**، (2013)، "العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970-2012)" مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2013.

الملاحق:

جدول 1.مصفوفة الإرتباط الأصلية

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	القيم المعنوية	القرار
(GDP DF)	0.969	0.000	معنوي
(GDP DE)	0.942	0.000	معنوي
(DGP DT)	0.985	0.000	معنوي

المصدر :من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss

جدول 2.يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	[a]985.	971.	969.	930.544

المصدر : مخرجات spss

جدول 3.يوضح "جدول تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,283E8	1	4,283E8	494,604	,000[a]
	Residual	1,299E7	15	865912,139		
	Total	4,413E8	16			

المصدر : مخرجات

جدول 4.يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2240,137	448,171		4,998	,000
	DT	2,082	,094	,985	22,240	,000

المصدر : مخرجات spss

جدول 5.يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.942[a]	.887	.880	1820.022

المصدر : مخرجات spss

جدول 6.يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,916E8	1	3,916E8	118,215	,000[a]
	Residual	4,969E7	15	3312480,868		
	Total	4,413E8	16			

المصدر : مخرجات spss

جدول 7.يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثاني ومعنوياتها

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3323,463	821,107		4,048	,001
	DE	4,740	,436	,942	10,873	,000

المصدر : مخرجات spss

جدول 8. يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,145E8	1	4,145E8	232,130	,000[a]
	Residual	2,678E7	15	1785586,141		
	Total	4,413E8	16			

المصدر : مخرجات spss

جدول 9. يوضح معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط الثالث ومعنوياتها

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2272,107	649,698		3,497	,003
	DF	3,367	,221	,969	15,236	,000

المصدر : مخرجات spss

جدول 10. يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.985[a]	.971	.967	960.267

المصدر : مخرجات spss

جدول 11. يوضح جدول تحليل التباين (ANOVA)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,284E8	2	2,142E8	232,272	,000[a]
	Residual	1,291E7	14	922112,685		
	Total	4,413E8	16			

المصدر : مخرجات spss